

# أفاق الإصلاح

مجلة دورية تصدر عن المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي  
مكتب الشرق الأوسط وشمال افريقيا



العدد الأول - كانون الثاني / يناير 2014

مرحباً بكم في العدد الأول من المجلة الدورية للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي «أفاق الإصلاح»، والتي تعتبر نافذة عن أنشطة وأخبار المنظمة، ونظم العدالة الجنائية وحقوق الإنسان، إضافة الى مجموعة متنوعة من مصادر ومراجع وإصدارات العدالة الجنائية وحقوق الإنسان.

## تقديم المديرية الإقليمية للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

الأستاذة تغريد جبر



العدد من خلال تقديم المقالات والمعلومات لتضمينها ضمن المجلة. وتقدم الشكر الموصول للوكالة السويدية للتنمية الدولية على دعمها لبرامج عمل المنظمة وتحديد مشروع النهج القائم على حقوق الإنسان في إدارة السجناء: حقوق الفئات المستضعفة والذي يأتي إصدار هذه المجلة ضمن أنشطته.

أملين أن تجدوا في طيات هذه المجلة الفائدة والمعرفة التي من شأنها أن تساهم في بناء أنظمة جنائية عادلة وفعالة ومنسجمة في إطارها العام وممارستها مع معايير حقوق الإنسان.

وكل عام وأنتم بخير.

تغريد جبر

الإصلاح الجنائي التي تعمل المنظمة من خلال مشاريعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تنفيذها.

نضع بين أيديكم العدد الأول والذي يحتوي على مراجعات وإضاءات قانونية لبعض القضايا الحقوقية التي تهم العاملين في مجال العدالة، بما في ذلك التعريف بالمبادرة الدولية الداعية إلى مراجعة القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، ومستجدات العمل على صعيد مناهضة عقوبة الإعدام في العالم العربي، وتطوير أنظمة العدالة في اليمن بما ينسجم مع مخرجات الحوار الوطني، والعمل على مأسسة برامج الرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج في الأردن، وإنشاء الفريق الوطني للرقابة والتفتيش على دور الرعاية الإجتماعية في الأردن إستجابة لخطة تطوير قطاع الرعاية الإجتماعية.. وغيرها من المبادرات والأنشطة والإصدارات المتوفرة على موقع المنظمة والتي نأمل أن يكون فيها فائدة علمية وعملية للعاملين في قطاع العدالة ولرأسي السياسات وصناع القرار.

وتتقدم المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بجزيل الشكر لكل من ساهم في إعداد هذا

نظراً بكم مع بداية هذا العام الجديد من مكتب المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي للشرق الأوسط وشمال افريقيا بإصدار مجلة «أفاق الإصلاح» في عددها الأول، كمجلة متخصصة باللغة العربية تعنى بقضايا الإصلاح الجنائي وأنظمة العدالة في العالم العربي وتطرح لأخر المستجدات القانونية والممارسات الفضلى على الصعيد العالمي وتضعها بين يدي القارئ العربي.

مجلة أفاق الإصلاح تأتي ضمن جهود المنظمة في نشر الوعي والمعرفة بحقوق الإنسان والمعايير الدولية ذات الصلة بقطاع العدالة، والتعريف ببرامج ومبادرات عمل المنظمة وغيرها من الجهات الفاعلة والشركاء الحكوميين ومؤسسات المجتمع المدني النشطة في قضايا الإصلاح الجنائي.

وتتناول المجلة التي ستصدر بشكل ربع سنوي مواضيع وقضايا حقوقية متخصصة على شكل مقالات، وملخصات وأخبار وتقديم لإصدارات يشارك في كتابتها الخبراء العاملين مع المنظمة على صعيد المنطقة والعالم. وسيخصص في كل عدد باب للحديث عن إحدى قضايا

### في هذا العدد

تقديم المديرية الإقليمية  
للمنظمة الدولية للإصلاح  
الجنائي

الأستاذة تغريد جبر

مراجعة القواعد النموذجية  
الدنيا لمعاملة السجناء " ورقة  
عمان " مساهمة عربية في  
إطار جهود المراجعة  
بقلم البروفيسور نايجل رودلي

الرعاية اللاحقة، خطوات  
عملية نحو إعادة الإدماج لزلأ،  
المؤسسات العقابية مأسسة  
برامج الرعاية اللاحقة في الأردن

الرقابة والتفتيش على دور  
الرعاية الإجتماعية  
إطلاقا الفريق الوطني المستقل  
للرقابة والتفتيش الأردن  
بقلم اللجنة التنسيقية / السيد  
محمدي محمود  
عضو فريق الرقابة والتفتيش

عقوبة الإعدام بين الواقع  
والتشريع  
بقلم النائب المحامي الدكتور  
مصطفى ياغي

مختارات من نشاطات  
المنظمة الدولية للإصلاح  
الجنائي

عدالة من أجل الأطفال: مشروع  
عدالة الأحداث في اليمن  
بقلم الأستاذة طلعت حسن  
الأمين العام لنقابة الاخصائيين  
الإجتماعيين والنفسيين

أخر الإصدارات  
الفعاليات القادمة



## مراجعة القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء "ورقة عمان" مساهمة عربية في إطار جهود المراجعة

بقلم البروفيسور نايجل رودلي

أماكن إحتجاز الحرية لذلك فمن الضروري أن تتضمن القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء تدابير تهدف إلى منع التعذيب والتحقق من الإنتهاكات الخطيرة المحتملة في حالة حدوث الإصابات البدنية أو الوفاة.

هذه بعض المواضيع التي تم مناقشتها كجزء من عملية التحديث . بصفتي عضو مركز حقوق الإنسان في جامعة إسكس، لقد أسعدني وجود تعاون بين المركز والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي في تطوير " وثيقة اسكس " التي جاءت كنتيجة للإجتمع الدولي الذي إنعقد بين الطرفين والذي كان غالباً محور النقاشات الرسمية. وبصفتي عضو مؤسس للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، فقد اعجبت بالدور القيادي التي لعبته المنظمة في التنسيق لمشاركة المجتمع المدني في العملية.

إجتمع عمان كان مبادرة قيمة ، جمعت خبراء من كافة دول منطقة الشرق الأوسط للتباحث بعدد من المواضيع المطروحة للنقاش.

أمل بان تساهم " ورقة عمان " التي تعكس مخرجات الاجتماع في زيادة الوعي ضمن المنطقة وتحفز الى مشاركة أكبر من حكومات المنطقة في عملية المراجعة.

وهدف إعادة التأهيل. مفاهيم كالحاجة والتناسب أصبحت الآن المعيار الرئيس لتقييم إجراءات التقييد، وبالتالي فإنه من الضروري تدعيم النقطة التي اتخذت في آخر تعديل : القاعدة 95 ، التي إعتمدت عام 1977 ، تنص على أن جميع الأشخاص المحرومين حرياتهم خارج أماكن الإحتجاز كعقوبة بعد الإدانة يجب أن يستفيد من الحماية العامة التي توفرها له القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

أصبح من المعروف أن العزل لفترات طويلة والحرمان من الإتصال لا يساهم فقط في تسهيل التعذيب والمعاملة السيئة ، ولكن قد يرقى إلى المعاملة السيئة. وبنفس القياس الحبس الإنفرادي لمدة طويلة خاصة عند إستخدامه كعقاب.

أجهزة الصعق الكهربائي التي صممت للتحكم بسلوك الحيوانات قد تم تطويرها وأصبحت تستخدم للتحكم بالمساجين . بعض هذه الأجهزة يجب الإحتفاظ فيها للحالات القسوى لحماية الحياة والأجسام. بلا شك ذات المبادئ أصبحت لا تقبل من الإستخدامات لغايات الإكراه المؤلمة أو التي قد تهدد الحياة .

من المؤكد أن سوء المعاملة عادة م تحدث في

إعتمدت القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء في مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في عام 1955، وأقرها المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة في عام 1957.

في مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة (التي تعقد كل خمس سنوات) أدوات أكثر تأثيراً في لقاءات منع الجريمة وحقوق الإنسان، ولكن القليل منها لاقى تجاوباً وصدى مثلما لاقته القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. كما تم إعتقاد القواعد التي أصبحت معروفة لدى كافة إدارات السجون في العالم. وتم إعتقاد الإجراءات الموصى بها لتنفيذ القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

كما تم إستخدام القواعد النموذجية كمرجع من قبل محاكم حقوق الإنسان الإقليمية وغيرها من مؤسسات حقوق الإنسان العالمية لا سيما لتقدير مدى مطابقتها مع المعايير الدولية لمنع التعذيب وغيرها من اشكال المعاملة والعقوبات القاسية واللإنسانية والمهينة مع إلتزامهم بمعاملة الاشخاص المسلوبة حرياتهم بما يضمن إحترام إنسانيتهم وكرامتهم.

بناء على ذلك ليس من المستغرب خلال ال 58 سنة التي مضت على إعتقادها ، أن أصبحت بعض جوانب القواعد قديمة . ليس فقط المعتقدات العقابية قد تطورت ولكن القوانين الدولية لحقوق الإنسان والمعايير قد تطورت بمعدلات كبيرة خاصة في معاملة السجناء .

فما هي عناصر القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء التي بحاجة الى تحديث؟

يجب التأكيد على المبادئ الواردة في القواعد ، مثل إحترام كرامة الإنسان



من إجتمع الخبراء لمراجعة القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء «ورقة عمان» المنعقد في 7 تشرين الثاني / نوفمبر 2013



## عقوبة الإعدام بين الواقع والتشريع

بقلم النائب الدكتور المحامي مصطفى ياغي

وما بين الواقع والتشريع يرى المؤيدون لإلغاء عقوبة الإعدام أن كثير من البلدان العربية قد توقفت عن إنفاذ الأحكام الصادرة بالإعدام عن محاكمها وآخرها المملكة الأردنية الهاشمية الذي أوقف تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة منذ العام 2006 ، تونس منذ 1992، الجزائر والمغرب منذ العام 1993 ، لبنان 2004 ، الأمر الذي يعني أن عقوبة الإعدام في الواقع العملي غير موجودة رغم النص عليها في العديد من التشريعات المختلفة لتلك الدول .

وأخيراً أقول أنه وبالنظر الى طبيعة المجتمع الأردني ومنظومة القيم والأعراف التي ما زال متمسكاً بها ، فإنه لا ضير من التدرج في إلغاء عقوبة الإعدام وابقاؤها على الجرائم الأشد خطورة كالقتل العمد والإغتصاب .

تؤمن المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بأن عقوبة الإعدام هي عقوبة مهينة تمثل منتهى القسوة واللاإنسانية . كما أنها تمثل إنكاراً غير مقبول لكرامة الإنسان وسلامته. كما أن عقوبة الإعدام تشكل انتهاكاً لحق الإنسان في الحياة والحق في عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على النحو المبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وهي عقوبة لا رجعة عنها بعد تطبيقها، وحيث أن نظم العدالة الجنائية معرضة للخطأ أو التمييز، فمن المؤكد بأن عقوبة الإعدام قد تفرض على الأبرياء .

وقد نفذت المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي مشاريع عدة حول العالم لدعم حقوق الإنسان من خلال الإلغاء التدريجي لعقوبة الإعدام وتنفيذ عقوبات بديلة إنسانية. ويجري تنفيذ المشاريع في عشر دول من بينها الأردن وتونس والمغرب بدعم مالي من الإتحاد الأوروبي، وبرنامج التنمية الدولية التابع لحكومة المملكة المتحدة .

يثور الجدل حول عقوبة الإعدام بين مؤيد لإبقائها ، ومطالب بإلغائها ، ولكل منهما حججه وبراهينه .

فالمطالبين بإلغائها يستندون في ذلك الى أن الله سبحانه وتعالى هو من يهب الحياة وليس لغيره أن يسلبها ، وأن الحق في الحياة وفقاً لهذا الرأي هو حق مقدس كرسته الشرائع السماوية وأيدته المواثيق الدولية وبالتالي فإنه لا يجوز المساس به تحت أي طائل .

كما أنه - أي الحق في الحياة - لا يمكن فرض قيود قانونية أو تشريعية عليه كباقي الحقوق الأخرى كالحق في الرأي والتعبير، إذ أن الأول مطلق بينما باقي الحقوق هي حقوق نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ، وذلك بالنظر الى سقف الحريات في كل دولة على حدة.

هذا فضلاً عن أن الإبقاء على عقوبة الإعدام في مجتمعات ودول تغيب فيها روح العدالة الإجتماعية ولا تتحقق فيها ضمانات معايير المحاكمات العادلة ، ويحتمل فيها خطأ القاضي بالنظر إلى نسبية إستقلال القضاء في بعض الدول وإنحراف القاضي الجنائي في قناعته التي تقوم عليها جملة الأحكام الجزائية ، وتباين مستويات الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية بين المواطنين في البلد الواحد، يعزز واقعية جمهور المطالبين بإلغاء عقوبة الإعدام .

إضافة الى ذلك فإن المؤيدون لإلغاء تلك العقوبة ينطلقون في رأيهم إلى جملة الإعدامات السياسية التي تنفذها بعض الأنظمة بحق المعارضين لسياساتها ، وهي ليست من الدين بشيء وإن أغلبها يتم خارج نطاق أحكام القانون ، كما أن العديد من الجرائم التي تصل عقوبتها الى حد الإعدام هي في حقيقتها أوصاف لجرائم وضعية قننتها التشريعات الجنائية المختلفة لأهداف سياسية بحتة وبشكل يخرج الإبقاء على عقوبة الإعدام من مضمونها .

ويرأى المؤيدون للإلغاء أن الإسلام قد درء الحدود بالشبهات وأنه -أي الإسلام- قد ترك أمر العفو بيد ولي الدم الذي له حق العفو كما له حق طلب إنزال العقوبة ، وعليه فإن الأصل هو العفو والإستثناء هو إنزال القصاص ، كما ان الإسلام قد قيد إنزال عقوبة القصاص في جرائم القتل العمد وزنا المحصن والحراة بضوابطها وشروطها .



## عدالة من أجل الأطفال: مشروع عدالة الأحداث في اليمن

بقلم الأستاذ طلعت حسن - الأمين العام لنقابة الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين

تسعى الدولة اليمنية عن طريق سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، إلى تحسين أوضاع الأطفال الواقعين في نزاع مع القانون والنهوض بتلك الأوضاع، من خلال ايجاد مؤسسات مدرية ومؤهلة للعمل، وموجهة خصيصاً نحو المصلحة الفضلى للأطفال ومعنية بعدالتهم، مهمتها التعامل مع قضايا الأطفال المتهمين والمدانين بخرق القانون، وضحايا الجريمة، والشهود عليها، وتسوية تلك القضايا بإنسجام مع المعايير الدولية الخاصة بحقوق الأطفال، وجعل تلك المؤسسات المعنية بعدالة الأطفال صديقة لهم، وتشجيعها على تبني السياسات المثلى لعدالتهم.

وتلتقي أهداف الدولة اليمنية مع أهداف المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي من خلال تركيزها على جعل أنظمة العدالة الخاصة بالأطفال منسجمة مع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الطفل، وتسعى إلى أن تتبنى الأجهزة المعنية بعدالة الأطفال سياسات واضحة بهذا الخصوص لكي توجد أنظمة صديقة للطفل يعتبر أي إجراء متخذ يساهم بشكل فعال في تحقيق مصالح الطفل الفضلى، وعلى هذا الأساس فان المنظمة والعاملين في مجال عدالة الأطفال يفترضون بأن أي قرار يعنى بنزاع طفل مع القانون يجب أن يحترم النقاط التالية: 1. مصلحة الطفل الفضلى، 2. مبدأ عدم التمييز، 3. الحق في الحياة والتنمية، 4. احترام خصوصية الطفل، 5. مبدأ تناسب الحكم مع الفعل المرتكب، 6. تشجيع إنشاء نظام قضائي مستقل ومختص بالأحداث، 7. اللجوء إلى برامج التحويل للحد من تعرض الحدث لخطر الدخول في النظام القضائي.

ويتبنى تلك النقاط سوف يعزز من حقوق الأطفال ويوجد الإجراءات اللازمة لحمايتهم من التعرض للعنف والاستغلال ويحميهم من الآثار السلبية للوقوع في نزاع مع القانون. وتحقيق الهدف من عدالة الأحداث هو الإصلاح وإعادة التأهيل وليس العقاب. وتعتبر المنظمة أن الطريق لهذا الهدف لا يمكن بلوغه إلا بتطبيق برامج تربية و برامج الرعاية والدعم النفسي الإجتماعي.

تتطلق إستراتيجية المنظمة والحكومة اليمنية بتبني سياسات عدالة موجهة نحو الأطفال من خلال بناء شراكات و ايجاد نظم عمل شبكية بين الهيئات الرسمية والأهلية والتطوعية العاملة في مجال الطفولة، وبالتالي فإنها تعمل على تشجيع الحوار والتعاون بين مختلف العاملين في مجال عدالة الأحداث خاصة القضاء، الشرطة، الحدث وعائلته، الضحية، العاملين الإجتماعيين، وفعاليات المجتمع المدني. وتعتبر المنظمة أن أية بدائل للإحتجاز أو برامج تحويلية يجب أن تقوم على هذا التعاون لكي تتجح وتستمر.

وتشارك الدولة اليمنية ممثلة بمؤسساتها المهنية بعدالة الأطفال مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي في ترسيخ المحاور الأساسية التالية:

تسعى الدولة اليمنية عن طريق سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، إلى تحسين أوضاع الأطفال الواقعين في نزاع مع القانون والنهوض بتلك الأوضاع، من خلال ايجاد مؤسسات مدرية ومؤهلة للعمل، وموجهة خصيصاً نحو المصلحة الفضلى للأطفال ومعنية بعدالتهم، مهمتها التعامل مع قضايا الأطفال المتهمين والمدانين بخرق القانون، وضحايا الجريمة، والشهود عليها، وتسوية تلك القضايا بإنسجام مع المعايير الدولية الخاصة بحقوق الأطفال، وجعل تلك المؤسسات المعنية بعدالة الأطفال صديقة لهم، وتشجيعها على تبني السياسات المثلى لعدالتهم.

وتلتقي أهداف الدولة اليمنية مع أهداف المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي من خلال تركيزها على جعل أنظمة العدالة الخاصة بالأطفال منسجمة مع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الطفل، وتسعى إلى أن تتبنى الأجهزة المعنية بعدالة الأطفال سياسات واضحة بهذا الخصوص لكي توجد أنظمة صديقة للطفل يعتبر أي إجراء متخذ يساهم بشكل فعال في تحقيق مصالح الطفل الفضلى، وعلى هذا الأساس فان المنظمة والعاملين في مجال عدالة الأطفال يفترضون بأن أي قرار يعنى بنزاع طفل مع القانون يجب أن يحترم النقاط التالية: 1. مصلحة الطفل الفضلى، 2. مبدأ عدم التمييز، 3. الحق في الحياة والتنمية، 4. احترام خصوصية الطفل، 5. مبدأ تناسب الحكم مع الفعل المرتكب، 6. تشجيع إنشاء نظام قضائي مستقل ومختص بالأحداث، 7. اللجوء إلى برامج التحويل للحد من تعرض الحدث لخطر الدخول في النظام القضائي.

ويتبنى تلك النقاط سوف يعزز من حقوق الأطفال ويوجد الإجراءات اللازمة لحمايتهم من التعرض للعنف والاستغلال ويحميهم من الآثار السلبية للوقوع في نزاع مع القانون. وتحقيق الهدف من عدالة الأحداث هو الإصلاح وإعادة التأهيل وليس العقاب. وتعتبر المنظمة أن الطريق لهذا الهدف لا يمكن بلوغه إلا بتطبيق برامج تربية و برامج الرعاية والدعم النفسي الإجتماعي.

تتطلق إستراتيجية المنظمة والحكومة اليمنية بتبني سياسات عدالة موجهة نحو الأطفال من خلال بناء شراكات و ايجاد نظم عمل شبكية بين الهيئات الرسمية والأهلية والتطوعية العاملة في مجال الطفولة، وبالتالي فإنها تعمل على تشجيع الحوار والتعاون بين مختلف العاملين في مجال عدالة الأحداث خاصة القضاء، الشرطة، الحدث وعائلته، الضحية، العاملين الإجتماعيين، وفعاليات المجتمع المدني. وتعتبر المنظمة أن أية بدائل للإحتجاز أو برامج تحويلية يجب أن تقوم على هذا التعاون لكي تتجح وتستمر.

وتشارك الدولة اليمنية ممثلة بمؤسساتها المهنية بعدالة الأطفال مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي في ترسيخ المحاور الأساسية التالية:



### 1- دعم وتنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان من خلال:

- تدريب العاملين في مجال عدالة الأطفال: كأجهزة الشرطة، العاملين الاجتماعيين، والعاملين في مراكز رعاية وإصلاح الأحداث، قضاة الأحداث، كما تشجع المنظمة التدريب المشترك بين كافة هذه الجهات لتدعيم العمل المشترك والتعاون ما بينها.

- التشجيع على المساعدة في مراجعة وتعديل القوانين المحلية حول العدالة الجزائية وعدالة الأحداث وتطويرها بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

### 2- التشجيع على اللجوء إلى البدائل غير الإحتجازية:

تعمل المنظمة على أن تكون الأولوية في الإجراءات الخاصة بالأطفال الواقعين في نزاع مع القانون خارج إطار نظام العدالة الرسمي وبالتالي فإنها تشجع على الإجراءات القائمة على التحويل وفض النزاعات وتوسيتها بطريقة تصالحية، وإيجاد الأجهزة والتشريعات والأماكن الصديقة للطفل، حيث قامت المنظمة بالتعاون مع وزارة الداخلية بإنشاء المركز النموذجي الصديق لشرطة الأحداث في اليمن كثمرة من ثمار هذا الجهد، الهدف منه توجيه الجهود بشكل متخصص للتعامل مع الأطفال. حيث أنشأ هذا المركز بجهد مشترك من المنظمة ووزارة الداخلية في اليمن وصندوق الأمم المتحدة للطفولة والاتحاد الأوروبي وحكومة مملكة هولندا، وجهز بكافة الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق مصالح الأطفال الفضلى في بيئة آمنة، وتم إعداد العاملين الذين سيعملون في المركز النموذجي إضافة إلى ضباط الشرطة في أقسام الشرطة وتدريبهم على خصائص مرحلة الطفولة وآليات تحويل الأطفال الواقعين في نزاع مع القانون والأطفال ضحايا الجرائم والشهود عليها، وسيباشر المركز أعماله

إعتباراً من شهر كانون الثاني/ يناير 2014. وايضاً وكنتيجة لتحليل السياسات والإجراءات على مستوى وزارة العدل والنيابات والمحاكم التي تعني بقضايا الأطفال والأحداث في الجمهورية اليمنية، فقد تم اشتقاق معايير دنيا لإنشاء محاكم نيابات صديقة للطفل، وتم إختيار محافظة تعز لتكون مكاناً للمشروع الريادي وتطبيق المعايير لتكون المحكمة والنيابة فيها مستجيبة لحاجات النوع الإجتاعي ولتحقيق مصالح الأطفال الفضلى وإيجاد مساحات مخصصة وصديقة للأطفال.

### 3- حماية الأحداث المحرومين من حريتهم:

تشجع المنظمة على تعزيز بدائل الإحتجاز وإعتبار اللجوء إلى إيداع الحدث في مركز للإحتجاز كملاذ أخير ولأقصر مدة ممكنة وفي أماكن منفصلة عن أماكن إحتجاز البالغين، وحماية خصوصية الأحداث والإحتفاظ بسجلاتهم بسرية تامة، وإيلاء الفتيات في الإحتجاز معاملة وعناية خاصة، وقد نفذت المنظمة دراسة ميدانية حول أثر العدالة التصالحية في اليمن على عدالة الأحداث كان من أهم نتائجها ثبوت فعالية التدخل المجتمعي في حل قضايا الأحداث خارج إطار التقاضي الرسمي.

### 4- التنسيق مع تحالفات منظمات المجتمع المدني لإستحداث

آليات للرقابة المستقلة على أماكن إحتجاز الأطفال وكسب تأييد المنظمات الحكومية وغير الحكومية لجهود وقف أحكام الإعدام التي تصدر على الأحداث، وإطلاق إعلان صنعاء الذي ينص على تبني سياسات واضحة تؤدي بالنهاية إلى حماية حقوق الأطفال والإستثمار في تعزيز حقوقهم والنهوض بها من خلال تشكيل فريق فريق وطني مستقل يضم كافة منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الطفل.

# الرقابة والتفتيش على دور الرعاية الاجتماعية إطلاق الفريق الوطني المستقل للرقابة والتفتيش في الأردن

بقلم السيد مجدي حمدان - عضو اللجنة التنسيقية لفريق الرقابة والتفتيش

للنوع الاجتماعي، وتم تدريبهم على عمل وأهداف الفريق والرقابة على هذه الدور والمؤسسات.

## بناء قدرات الفريق:

وخلال عام 2013 تم الإهتمام ببناء كفاءة الفريق ورفع قدراته للقيام بمهامه حيث نفذت عدد من الورشات التدريبية تم خلالها تدريب أعضاء الفريق على الموضوعات المتعلقة بالقيام بمهام الرقابة والتفتيش مثل آليات الرقابة والتفتيش، مهارات الرصد والتوثيق والتقييم للمراكز والمؤسسات الاجتماعية وأنماط الإساءات الجسدية والجنسية وأساليب التعامل معها، والآثار القانونية المترتبة على تلك العمليات وفق تشريعات وقوانين مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالأردن. إضافة الى قواعد السلوك المهني والأخلاقي التي توجت بوضع مدونة السلوك الخاص بعمل الفريق.

## إنجازات الفريق:

قام الفريق بتنفيذ 30 زيارة ميدانية لمراكز ودور ومؤسسات الرعاية الاجتماعية في مناطق مختلفة بالأردن خلال عام 2013 بمعدل خمس زيارات شهرياً، وشملت الزيارات قطاعات مراكز المسنين وذوي الإعاقة، والنساء المعنفات والأطفال في نزاع مع القانون، والأطفال الفاقدين للسند الأسري.

تم تسليم 29 تقرير زيارة لوزارة التنمية الاجتماعية ترتب عليهم مجموعه من الإجراءات أهمها إنذار مركزين للأشخاص المعاقين، وتصويب أوضاع مراكز أخرى، ويتم متابعة التقارير والعمل بالتوصيات.

## التطلعات المستقبلية لعام 2014

1- استقطاب متطوعين مختصين جدد ورفع كفاءتهم لرفد الفريق بالمزيد من الخبرات مما يسهل تنفيذ الزيارات الميدانية.

2- التوسع في تنفيذ الزيارات الميدانية لمؤسسات ودور الرعاية الاجتماعية في الأردن.

3- إستمرارية تدريب ورفع كفاءة المتطوعين بالفريق الوطني.

4- الإنفتاح على الخبرات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بآليات الرقابة والتفتيش على مؤسسات الرعاية الاجتماعية والإستفادة من تلك الخبرات في هذا المجال.

5- إعداد تقرير عام حول أوضاع مؤسسات ومراكز ودور الرعاية الاجتماعية في الأردن.

## فريق طالب السقاف



اختارت المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي وبالتشاور مع أعضاء الفريق الوطني المستقل للرقابة والتفتيش على دور الرعاية، ان تطلق اسم "طالب السقاف" على الفريق تكريماً له على دوره الهام والكبير في تأسيس الفريق والتطوع معه منذ بداياته، والذي وافته المنية في تموز 2013، حيث كان رحمه الله من الحقوقيين الناشطين في مجال حقوق الإنسان على مستوى المنطقة، ومن المؤمنين بأهمية مأسسة آليات الرقابة والتفتيش المستقلة. وقد عمل في العديد من المشاريع التي نفذتها المنظمة في المنطقة. لقد ترك الراحل بصماته الواضحة في عملية التوير بحقوق الإنسان وتعزيزها في الأردن وفي العالم العربي.

إن تمكين مؤسسات ومراكز ودور الرعاية الاجتماعية من أداء دورها على النحو الأفضل، لا يمكن أن يتم إلا وفق جملة من الإجراءات التي تصوب العمل وتسدد المسار، وتوفر العدالة، وتغني التجربة بالدروس والعبر التي تجمعت على مدى السنوات، من جراء المتابعة والمعاشية والمقاربة، لمفاصل الرعاية الاجتماعية وتفصيلاتها، وتصويب العمل وتصحيح المسار يكون من خلال آليات الرقابة والتفتيش على مراكز ومؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وضمن الأدوار الريادية التي تضطلع بها المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي في هذه المجال، قامت المنظمة بتوقيع اتفاقية تعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية عام 2012، تم بموجبها تشكيل فريق وطني مستقل للرقابة والتفتيش على دور ومراكز ومؤسسات الرعاية الاجتماعية في الأردن، بهدف:

1- تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في مؤسسات الرعاية الاجتماعية وضمان تفعيل آليات الحماية الوطنية للمنتفعين من المؤسسات والمراكز ودور الرعاية الاجتماعية والتأكد من خلو تلك المؤسسات من أي تقصير أو إهمال قد ينتهي إلى انتهاك حقوق هؤلاء المنتفعين.

2- مراقبة نوعية البرامج والخدمات المقدمة من قبل تلك المؤسسات ومدى انسجامها مع المعايير الوطنية والدولية ذات الصلة.

3- تقديم توصيات ومقترحات من شأنها النهوض بأوضاع دور ومراكز ومؤسسات الرعاية الاجتماعية لتحسين نوعية حياة المنتفعين من خدماتها.

## نشأة الفريق:

وقعت المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ووزارة التنمية الاجتماعية إتفاقية تعاون وشراكة بتاريخ 19 كانون الأول/ ديسمبر عام 2012 لتشكيل فريق من المتطوعين المختصين من ذوي الخبرة والإختصاص من غير موظفي الدولة، وفي بادرة نوعية تم الإعلان في الصحف الرسمية عن إستقطاب متطوعين من الأفراد الراغبين بالإنضمام إلى الفريق ممن تنطبق عليهم

الشروط المنفق عليها والتي تتعلق بالتخصص العلمي والمهارات العملية والرغبة في العمل التطوعي والنشاط في مجال حقوق الانسان، وتم اختيار 35 متطوعاً ومتطوعة من المتقدمين ذوي الخبرة في التخصصات الاجتماعية والقانونية والنفسية والطبية والناشطين الاجتماعيين والمهتمين بالعمل الاجتماعي، وفق معايير تلائم عمل الفريق وأهدافه وتراعي التوزيع الجغرافي والحساسية



## الرعاية اللاحقة: خطوات عملية نحو إعادة الإدماج لنزلاء المؤسسات العقابية مأسسة برامج الرعاية اللاحقة في الأردن

الإنفاق المالي والمساعدات التي تقدم للنزيلات والنزلاء ، كل وفقاً لاحتياجاته ودراسة حالته .

وتم إختيار مركز إصلاح وتأهيل النساء/الجويده كون نزيلات المركز هن الأكثر عرضه للمخاطر وللإستغلال ولوصمة العار في فترة ما بعد الإفراج، حيث أن نسبة عالية منهن لا تملك أي معيل ولا مأوى بعد الخروج وبعضهن معرض لخطر الإعتداء عليهن من قبل الأهل ، وغالبيةهن بحاجة إلى مصاحبة نفسية ولدعم مالي . كما تم إختيار مركز إصلاح وتأهيل أم اللولو في المفرق من قبل المشروع الأوروبي، الذي كان قد باشر الجزء التدريبي الخاص بالرعاية اللاحقة في مشروعه مع الحكومة الأردنية في دعم المؤسسات العقابية .

ويعمل المشروع الآن مع ما يقارب أربعين منتفعاً ومنتفعة ، وتم تقديم خدمات مباشرة حسب إحتياجات كل حالة سواء الدعم الأسري أو الدعم المالي المباشر ودعم المشاريع الصغيرة (خاصة النساء) والدعم القانوني عبر محامي معهد تضامن النساء ، والإتصال بمؤسسات القطاع الخاص لتوفير وظائف وتدريب للمنتفعين من المشروع ، ولم تسجل للآن أي حالة عود .

وقد سجل المشروع الذي يعتبر تجربة ريادية في مجال الرعاية اللاحقة في الأردن ، حالات نجاح عديدة كشفت الحاجة الماسة لتوسعته ليشمل أعداد أكبر من النزلاء ، كما عكس نجاح الشراكة ما بين المؤسسات الحكومية وغير الرسمية في أن يكون الإصلاح عنوان لتعامل مع فئة بحاجة إلى رعاية ومصاحبة ودعم بحيث يحضنها المجتمع فلا تمثل خطراً عليه ، عبر تكرارها للجريمة .

تتخذ المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي مشروعاً ريادياً للرعاية اللاحقة بالتعاون مع إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل ومشروع الإتحاد الأوروبي لدعم المؤسسات العقابية في الأردن .

يأتي المشروع الذي تدعمه الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيديا) من قناعة المنظمة بمبدأ الشراكة ما بين مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الإصلاح والتأهيل للحد من نسبة العود الجرمي عبر برامج تأهيلية مصاحبة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة لوجود النزلاء في مراكز الإصلاح ويستمر في مرحلة ما بعد الإفراج من خلال تقديم الخدمات الرعائية التي تصاحب النزول بحيث لا يترك وحده لمواجهة مصاعب ما بعد الإفراج .

وتعميقاً لمبدأ الشراكة قامت المنظمة بالتواصل مع المؤسسات التي يأتي عملها ضمن إطار تقديم الخدمات المباشرة للنزلاء والتي لديها الخبرة والكفاءة الميدانية والمقدرة على متابعة تنفيذ المشروع مع كافة الشركاء الحكوميين وغيرالحكوميين ، فقامت بتوقيع اتفاقية مع مؤسسة "معهد تضامن النساء" لكونها تملك الخبرة في العمل مع نزيلات مركز الإصلاح والتأهيل للنساء ، من خلال تقديم الخدمات القانونية والدعم النفسي والإرشادي ، ومتابعة حالاتهن خلال فترة الإحتجاز وما بعد الإفراج . وقد قامت المنظمة وشركائها في المشروع بإنشاء صندوق مالي لدعم الرعاية اللاحقة والذي تديره لجنة ممثلة عن المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومعهد تضامن النساء ومراكز الإصلاح والتأهيل والإخصائيين الإجتماعيين المتابعين للحالات، هي صاحبة الولاية بإتخاذ قرارات

## مختارات من نشاطات المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

### لقاءات إقليمية

#### زيارة المديرية الإقليمية للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي لمكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى اليمن

التقت المديرية الإقليمية للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي لمكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأستاذة تغريد جبر خلال زيارتها إلى اليمن في الفترة من 17-19 تشرين الثاني / نوفمبر 2013 ، كل من وزير الداخلية اليمني اللواء الدكتور عبدالقادر قحطان ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ، الدكتورة أمة الرزاق علي حمد ، ووزير العدل القاضي مرشد العرشاني ، ووكيل مصلحة التأهيل والإصلاح العميد الدكتور أحمد العلفي، ونائب وزير الداخلية اللواء علي صالح لخشع، وجرى خلال اللقاءات بحث علاقات التعاون والتنسيق بين الحكومة اليمنية والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي وخاصة في مجال تطوير وتحديث مصلحة السجون لبناء قدرات العاملين، والرعاية الإنسانية والاجتماعية والصحية والرعاية اللاحقة وإعادة التأهيل والدمج الاجتماعي لنزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحيات ، وأوجه التعاون خلال الفترة القادمة والمتضمن تعزيز وإستدامة مركز تدريب وتأهيل منتسبي المؤسسات العقابية ، وإنشاء مراكز الأحداث النموذجية، وتأهيل نزلاء المؤسسات العقابية والرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج الاجتماعي، والدعم النفسي الاجتماعي القانوني للأطفال الواقعين في نزاع مع القانون وتأسيس المحكمة الصديقة للطفل كتجربة ريادية في محافظة تعز.

#### المؤتمر الاقليمي حول عقوبة الإعدام : رؤية إقليمية عربية - الجزائر

عقدت المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بالشراكة مع اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، المؤتمر الإقليمي حول عقوبة الإعدام: رؤية إقليمية عربية . وذلك ضمن مشروع المنظمة الممول من الإتحاد الأوروبي ومن خلال فعاليتها وانشطتها الخاصة بمناهضة عقوبة الإعدام في الفترة بين 15-16 كانون الأول / ديسمبر 2013. وشارك في المؤتمر ممثلون عن مؤسسات المجتمع المدني من الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، لبنان، الأردن، اليمن والعراق بالإضافة إلى فرنسا وبريطانيا . ناقش المؤتمر أوضاع مناهضة عقوبة الإعدام في العالم العربي، وخطة عمل مقترحة للجهات الفاعلة في إطار المناهضة للأعوام 2014-2015، ضمن ثلاث محاور هي كسب التأييد عبر المنابر الإعلامية ، وأعداد برنامج عمل على الصعيد الدولي والإقليمي ، والعمل مع المؤسسات التشريعية والقضائية والمؤسسات ذات الشأن.

#### ورشة عمل إقليمية حول تطوير الإستراتيجيات الوطنية لمكافحة التعذيب - الأردن

لضمان إستجابة دول المنطقة لإلتزاماتها الدولية والإنسانية الخاصة بإتفاقية مناهضة التعذيب وكافة أشكال المعاملة القاسية أو المهينة ، وضمن مشروعها الممول من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سييدا) والمنحة البريطانية (UKAid)، عقدت المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بالشراكة مع مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتدريب والتوثيق ورشة إقليمية حول تطوير الإستراتيجيات الوطنية لمكافحة التعذيب في الفترة بين 18-19 كانون الأول / ديسمبر 2013. وشارك في الورشة ممثلين من المراكز الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية ، قطر، البحرين ، الجزائر، السودان، تونس، العراق، مصر، فلسطين، والأردن. وخرجت اعمال الورشة بوضع خارطة طريق لإعداد خطط وطنية إستراتيجية شاملة لمكافحة التعذيب.



المؤتمر الاقليمي حول عقوبة الإعدام : رؤية إقليمية عربية - الجزائر



## ورشة تدريبية حول دور المجتمع المدني في تعزيز حقوق الفئات المستضعفة في السجون - الأردن

عقدت المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ورشة تدريبية حول حماية الفئات المستضعفة في مراكز الإصلاح والتأهيل وذلك ضمن مشروعها الممول من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا) صوب نهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة السجون: الفئات المستضعفة، في الفترة بين 5-6 تشرين الثاني / نوفمبر 2013 . وهدفت الورشة الى تشجيع ومشاركة وكسب تأييد منظمات المجتمع المدني والإعلاميين لمساندة نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية نحو برامج تأهيلهم وإعادة ادماجهم. بالإضافة إلى بناء شبكة عمل لمساندة الفئات المستضعفة وأسرههم، وخاصة فيما يتعلق ببرامج الإعداد للحياة خارج أسوار المراكز والرعاية اللاحقة للمفرج عنهم، وكسب التأييد لبدائل الاحتجاز وبرامج الإفراج المبكر والخدمة للمنفعة العامة. وتم تزويد المشاركين بمعارف حول المبادئ الدنيا لمعاملة السجناء وحقوق الأشخاص المحتجزين، وآليات التعامل مع الفئات المستضعفة في المؤسسات العقابية.

## الورشة التدريبية الثانية حول برنامج الرعاية المصاحبة والرعاية اللاحقة - الأردن

لأهمية العمل على مأسسة برنامج الرعاية المصاحبة والرعاية اللاحقة في الأردن، وضمن مشروع المنظمة الممول من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا) صوب نهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة السجون: الفئات المستضعفة، عقدت المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بالشراكة مع مديرية الأمن العام / إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل ومشروع دعم المؤسسات العقابية، الورشة التدريبية الثانية حول برنامج الرعاية المصاحبة والرعاية اللاحقة في الأردن ، وذلك في 1 تشرين الأول / أكتوبر 2013 . وشارك في الورشة عدد من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات ذات الصلة بالرعاية والتأهيل، ووضحت خلال أعمال الورشة مراحل العمل مع الحالات والآليات العملية لتنفيذ تلك المراحل ودور المختصين من أفراد وهيئات في تنفيذ مراحل العمل مع النزلاء .

## ورشة تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين حول التدابير البديلة والاجتماعية في مجال عدالة الأحداث - اليمن

عقدت المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ورشة تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين حول التدابير البديلة والاجتماعية في مجال عدالة الأحداث في الفترة من 24-26 تشرين الثاني / نوفمبر 2013. وهدفت الورشة الى تطوير مهارات الأخصائيين الاجتماعيين في تعزيز إيجابيات نهج العدالة الجنائية وتطبيق نهج العدالة الإصلاحية والتدابير غير الاحتجازية للأحداث، وفقاً للمعايير الدولية وخصوصية الثقافة المجتمعية اليمنية وإكساب الأخصائيين الاجتماعيين معلومات حول نظام عدالة الأحداث (الفرق بين أنماط العدالة الجنائية والعدالة الإصلاحية)، ومهارات تطبيقهما والاتجاهات الحديثة في مهنة العمل الاجتماعي لرفع مهاراتهم وقدراتهم المهنية في التعامل مع الأطفال في نزاع مع القانون، ودور الأخصائيين الاجتماعيين في حماية الأطفال. وتأتي الدورة ضمن مشروع عدالة الأحداث الممول من اليونيسيف والاتحاد الأوروبي.

## ورشة تدريبية حول عدالة الأحداث للعاملين في مراكز الشرطة بأمانة العاصمة والعاملين في الإدارة العامة لشؤون المرأة والأحداث - اليمن

نظمت المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بالشراكة مع وزارة الداخلية وبالتنسيق مع مؤسسة سويبا للتنمية وحقوق الإنسان في صنعاء، ورشة تدريبية حول تطوير معارف ومهارات واتجاهات المعنيين بعدالة الأحداث من فئتي العاملين في مراكز الشرطة بأمانة العاصمة، والعاملين في الإدارة العامة لشؤون المرأة والأحداث وفروعها بالمحافظات، وذلك في الفترة من 3-6 شباط / فبراير 2013. وتأتي الورشة ضمن نشاطات مشروع عدالة الأحداث، الممول من الإتحاد الأوروبي، والمبدوم فنياً من صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) وحكومة مملكة هولندا . وخرجت الورشة بجملة من التوصيات كان منها ضرورة متابعة خريجي الورشتين للوقوف على ما طبقوه من معارف ومهارات في مجال عدالة الأحداث، وعلى مستوى التنسيق بينهما على اعتبار أن بعضهم يعمل في أقسام الشرطة وبعضهم الآخر يعمل في الإدارة وفروعها بالمحافظات. وأهمية وضع معايير مهنية للإنتقاء وتعيين العاملين في الإدارة العامة لشؤون المرأة والأحداث وفروعها بالمحافظات. وضرورة قيام وزارة الداخلية بجعل مؤسساتها (أقسام الشرطة، شرطة الأحداث الملحقه بالسجون)، التي تتعامل مع الأحداث المتهمين والمدانين، صديقة لهؤلاء الأحداث، وقيام الإدارة العامة لشؤون المرأة والأحداث وفروعها بالمحافظات بإعداد ميثاقها الأخلاقي، من باب عكسه على سلوكيات العاملين فيها .

## ورشة تدريبية للمدربين العاملين في مصلحة التأهيل والإصلاح وفروعها في المحافظات - اليمن

عقدت المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي وضمن مشروع حماية الفئات المستضعفة في السجون الممول من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا) وبمشاركة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، و مؤسسة سويبا للتنمية وحقوق الانسان ورشة تدريب المدربين للعاملين في مصلحة التأهيل والإصلاح وفروعها في المحافظات، في الفترة بين 3-14 تشرين الثاني / نوفمبر 2013. تم خلالها تأهيل فريق مدربين محلي للقيام بإدامة الانشطة التدريبية في المركز التدريبي ، حيث قام فريق المدربين بإعداد برنامج تدريبي للعام 2014 سيقوم خلاله بتنفيذ سلسلة من ورشة العمل التدريبية تشمل كافة العاملين في المصلحة وفروعها في المحافظات والعاملين في السجون الاحتياطية، لزيادة معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم نحو النهج القائم على حقوق الإنسان للتعامل مع النزلاء ضمن المعايير الدولية و الوطنية وبما يحقق عملية التأهيل والإصلاح . حيث شارك في الورشة التدريبية العاملين في المصلحة من مختلف الرتب وباحثات إجتماعيات وأخصائيين في الإرشاد النفسي والاجتماعي والسلوكي .

## مبادرات

### اجتماع اللجنة التنسيقية لعدالة الاحداث - الأردن

ضمن جهود العمل الشبكي والتنسيق بين المنظمة والهيئات العاملة في مجال العدالة من أجل الأطفال، وبالتنسيق من المنظمة عقدت اللجنة التنسيقية لعدالة الأحداث اجتماعاً في ادارة شرطة الأحداث في الأردن بتاريخ 30 تشرين الأول / أكتوبر 2013، بهدف إستمرار التنسيق والتعاون والتكامل ما بين الأعضاء ، وتنسيق جهود كسب التأييد لإقرار مشروع قانون الأحداث والإستمرار بدعم إدارة شرطة الأحداث لتمكينها من الانتشار والتوسع على مستوى المملكة، إضافة الى تحديد آليات إجتماعات اللجنة وسكرتاريتها والنظر بإضافة أعضاء جدد .

### إنشاء المركز التدريبي لمصلحة التأهيل والإصلاح في اليمن

تتطلع المنظمة الى إدامة العمل وإستمرار أثر المبادرات التي تنفذها مع شركائها ولذلك فقد قامت بالتعاون مع مصلحة التأهيل والإصلاح في الجمهورية اليمنية ، وبدعم من الوكالة السويدية للتعاون الدولي (سيديا) بإنشاء المركز التدريبي للمصلحة ليقوم بتأهيل العاملين في المصلحة وفروعها في المحافظات وفق نهج قائم على حقوق الإنسان. وصمم لهذه الغاية دليل تدريبي مرجعي، ونفذت في المركز مجموعه من الورشات التدريبية هي الورشة التأسيسية الأولى للعاملين في المصلحة وفروعها، ودورة حقوق الإنسان وحماية الفئات المستضعفة في السجون، وورشنة تدريب المدربين التي شكل بموجبها فريق المدربين الوطني.

### إطلاق برنامج تعليمي إلكتروني على موقع المنظمة باللغة الإنجليزية حول موضوع المرأة في الإحتجاز: تطبيق قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)

أطلقت المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بالشراكة مع رابطة حقوق الإنسان، برنامج تعليمي إلكتروني حول موضوع المرأة في الإحتجاز: تطبيق قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)، يقوم البرنامج على التعليم التفاعلي ويشتمل على تطبيق القواعد على حالات واقعية، ويمنح المشارك بهذا البرنامج شهادة مشاركة صادرة عن المنظمة، يمكن التسجيل للمشاركة في البرنامج باللغة الانجليزية عن طريق الرابط الإلكتروني التالي: <http://penalreform-elearning.org> ، وتقوم المنظمة حالياً بإعداد النسخة العربية من البرنامج.

### إطلاق الموقع الإلكتروني للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي مكتب الشرق الأوسط وشمال افريقيا

أطلقت المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي مكتب الشرق الأوسط وشمال افريقيا موقعها الإلكتروني آملين أن يصبح مرجعاً متخصصاً في مجالات الإصلاح الجنائي وإصلاح نظم العدالة وفق النهج القائم على حقوق الإنسان. وهدفنا من إطلاق هذا الموقع هو الإسهام في بناء ثقافة قانونية صديقة لحقوق الإنسان على شبكة الأنترنت وخاصة الفئات المستضعفة في مرافق الإحتجاز، والأطفال ، والنساء وكذلك زيادة المعارف وكسب التأييد لأنسنة ظروف التقاضي وتزويد المتابعين بمقترحات لبدائل الإحتجاز وتدابير وعقوبات بديله ذات نفع عام .

ولن نصل إلى هذا الهدف إلا بتفاعلكم معنا وإسهاماتكم ، سواءً بزيارتكم للموقع او إقتراحاتكم أو طلباتكم أو آرائكم حول المحتوى الذي تودون مشاركتنا به ، تابعونا دائماً على الرابط التالي : <http://www.primena.org/ar/home>

### ورشنة تدريبية حول العدالة الإصلاحية وآليات الرقابة المستقلة على دور الأحداث - مصر

عقدت المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بالشراكة مع وزارة العدل والمنظمة المصرية للنهوض بأوضاع الطفولة في مصر ، ورشنة تدريبية حول تطوير معارف ومهارات وإتجاهات المعنيين بعدالة الأحداث، وتعزيز الحوار بينهم لصالح قضايا الأطفال المتهمين والمدانين بخرق القانون في الفترة من 8-14 كانون الثاني / يناير 2013.

وكان من نتائج الورشة اتفاق المشاركين على أهمية إعداد خطة إستراتيجية لقطاع عدالة الأحداث المصري، وتفعيل النصوص التشريعية ، المرتبطة بتشكيل لجان الطفولة برئاسة المحافظين، وتفعيل التفتيش القضائي على أماكن احتجاز الأطفال. وإجراء تحليل سنوي للأحكام القضائية الصادرة بحق الأطفال الخارجين عن القانون، للوقوف على إتجاهها فيما إذا كان جنائياً أو إصلاحياً.

وإستمرار التدريب الميداني لقضاة الأحداث وكلاء النيابة ومفتشي وزارة التضامن الإجتماعي وممثلي المنظمات المجتمعية المدنية المعنية بحقوق الأطفال، على نهج مراقبة وتقييم أوضاع أماكن احتجاز الأطفال. وتدريب ممثلي المؤسسات المؤثرة في نظام عدالة الأحداث المصري، على طريقة تحليل الإحتياجات التشريعية.

### دراسة العقوبات البديلة في نظام عدالة الأحداث - دراسة حالة لكل من الأردن ومصر واليمن

تقدم هذه الدراسة ملخصاً عن الأوضاع الحالية لإستخدام التدابير البديلة غير السالبة للحرية مع الأطفال وتوجيههم نحو خدمات مجتمعية ذات فائدة لهم على الصعيد التربوي والإجتماعي في الدول المستهدفة، ، وقد تبين من نتائج الدراسة أن هناك تقدم واضح في المجال التشريعي ولكنه يحتاج الى إكمال كي يحقق الأهداف المرجوة من تبني التدابير، كما يحتاج إلى توجيه وتنشيف إجتماعي لكسب التأييد المهني والإجتماعي لتطبيق التدابير، وأيضاً فإن نتائج الدراسة تؤدي بالضرورة إلى إعادة النظر في تقارير الإستجابة إلى إتفاقية حقوق الطفل وما يتعلق فيها بالعدالة الجنائية للأطفال.

### حماية حقوق الطفل في اطار أنظمة العدالة الجنائية

دليل تدريبي و إطار مرجعي للعاملين وصناع القرار إلى مفهوم "العدالة للأطفال". ويؤسس هذا المفهوم لنهج أوسع من التركيز التقليدي على عدالة الأحداث، إذ أنه لا يشمل فقط الأطفال في نزاع مع القانون، ولكن أيضاً الأطفال الذين هم ضحايا أو شهود الجريمة، والأطفال الذين قد يكونون على تماس مع نظام العدالة لأسباب أخرى مثل حضانة (الطفل) أو الحماية أو الميراث (الأطفال كطرف في مسار العدالة). ويمكن أن ينظر إلى العدالة للأطفال على أنها مفهوم شامل يعمل لصالح ومصالحة جميع الأطفال الذين يصبحون في تماس مع نظام العدالة والنظم ذات الصلة. ويشمل المفهوم جوانب مثل الوقاية، والتحويل خارج إطار النظام القضائي وإعادة التأهيل و الخدمات المساعدة وتدابير الحماية.

### المنهاج التدريسي حول النهج القائم على حقوق الإنسان في السجون

بالشراكة مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومديرية الأمن العام في الأردن، تم تطوير المنهاج التدريسي "النهج القائم على حقوق الانسان في السجون" ليتم تدريسه بعد إعتادة في كافة مرافق التدريس والتدريب التابعه لمديرية الأمن العام ، وبشكل خاص المرافق المعنية بإعداد العاملين للعمل في مراكز الإصلاح والتأهيل. يهدف هذا المنهاج إلى تطوير قدرات الدارسين على نشر وتعزيز مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان بشكل عام، والحقوق المدنية والسياسية بشكل خاص ، وتبني وجهات النظر للدفاع عنها، والى زيادة ورفع وعي العاملين في المواقع المرتبطة بحقوق الإنسان

ومعاملة النزلاء للقيام بمهامهم ، وتزويدهم بالمهارات والمعارف القانونية وفقاً للمعايير الدولية والممارسات الفضلى والقوانين والتعليمات الوطنية التي تساعدهم على أداء الواجبات الموكولة لهم بكفاءة وفعالية في ضوء المعايير الدولية والوطنية لحقوق الإنسان .

### دراسة مدي تطبيق نهج العدالة التصالحية على قضايا الأحداث والأطفال المتهمين والمدانين بخرق القانون في بعض محافظات الجمهورية اليمنية

دراسة ميدانية حول مدى تطبيق نهج العدالة الإصلاحية للأحداث والأطفال في الجمهورية اليمنية، شملت 11 محافظة. استعمل فيها المنهج التكاملي الجامع بين الكم والكيف، من خلال عينة قصدية من الأشخاص المعنيين بقضاء الأحداث في المحافظات مدار البحث من فئات شيوخ القبائل وعقلاء الحارات وأئمة المساجد ومدراء المدارس وضباط الشرطة ووكلاء النيابة وقضاة المحاكم، البالغ عددهم 243 شخصاً.

### الأدلة الإجرائية الخاصة بالعمل الشرطي مع الأحداث في اليمن والأردن

تم تطوير الأدلة ضمن مشروع النهج القائم على حقوق الإنسان في عدالة الأحداث الممول من حكومة مملكة هولند وصندوق الأمم المتحدة للطفولة / اليونيسيف ومفوضية الإتحاد الأوروبي، وبالشراكة مع الإدارات المعنية في اليمن والأردن ، وتقوم الأدلة على أساس العمل المؤسسي المبني على رؤيا ورسالة وأهداف وقيم مؤسسية للعمل، كما يضع بين أيدي العاملين تفصيلاً للإجراءات المطلوبة من كل من يشغل موقع إداري ضمن منظومة العمل . كما يعطي للشركاء والمهتمين صورة واضحة عن السياسات والإجراءات والمهام التي تضطلع وتعمل وفق توجيهاتها الإدارات المعنية بالأحداث، ويساعد في توفير المعلومات من نصوص ومعايير وتوجهات وإجراءات وممارسات واقعية من اجل أعمال الأسس والمعايير الكفيلة بحماية حقوق الأطفال ودعم ومساندة جهود التطوير الرسمية وتعزيز مشاركة جميع الأطراف في هذه الجهود على أساس التكامل والتعاون والتنسيق والعمل بروح الفريق الواحد .

## الفعاليات القادمة:

مؤتمر إقليمي حول السياسات الجنائية في الدول العربية وأثرها على النظم الإصلاحية بعنوان "العقوبات البديلة وبرامج الرعاية اللاحقة" - المملكة المغربية في الفترة من 3-4 شباط / فبراير 2014

إطلاق دراسة العدالة التصالحية في اليمن بتاريخ 27 كانون الثاني / يناير 2014

ورشة تدريبية حول تعزيز دور المحامين في نظام عدالة الأطفال في اليمن لأربعين مشاركاً من المحامين المنضمين تحت مظلة هيئة التنسيق للمنظمات غير الحكومية اليمنية العاملة في مجال حقوق الطفل وإتحاد نساء اليمن ووزارة العدل في الفترة من 28-30 كانون الثاني / يناير 2014

ورشة تدريبية حول صقل مهارات المدربين في المركز التدريبي لمصلحة التأهيل والإصلاح في اليمن بمشاركة فريق المدربين الذي تم تأسيسه في المصلحة وإشراف خبير تدريبي خارجي في شباط / فبراير 2014

لقاء تشاوري بين مدراء مراكز الرعاية الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية والفريق الوطني المستقل للرقابة والتفتيش على مؤسسات ومراكز الرعاية الاجتماعية "طالب السقاف" لتسهيل الاتصال وبيان أهمية التفتيش وأثره على حماية حقوق المنتفعين من دور الرعاية الاجتماعية في الفترة من 19-20 شباط / فبراير 2014

ورشة تدريبية لفريق مفتشي وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن المرحلة الأولى تستهدف 17 من مفتشي وزارة التنمية الاجتماعية وموظفي وحدة الرقابة الداخلية في الوزارة لتدريبهم على مهارات التفتيش وكتابة التقارير والياتها ومرجعياتها في الفترة من 5-6 شباط / فبراير 2014

ورشة تدريبية لفريق مفتشي وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن (المرحلة الثانية) وتستهدف 17 من مفتشي وزارة التنمية الاجتماعية وموظفي وحدة الرقابة الداخلية في الوزارة لتدريبهم على مهارات التفتيش وكتابة التقارير وآلياتها ومرجعياتها في الفترة من 12-13 شباط / فبراير 2014

إنطلاق أنشطة مشروع عدالة الأحداث في الأردن بالتعاون مع وزارة العدل وبتمويل من مفوضية الإتحاد الأوروبي في كانون الثاني / يناير 2014



SWEDEN

## هذه النشرة تصدر بدعم وتمويل من الوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي (SIDA)

الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا) : شراكة مع المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي منذ افتتاح المكتب الإقليمي في عمان لشمال إفريقيا والشرق الأوسط عام 2004.

وتعمل الوكالة السويدية ضمن أهداف رئيسة في المنطقة هي: الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان (تطوير الأطر القانونية والمؤسسية في المنطقة و تعزيز حقوق المرأة) والاستفادة المستدامة من الموارد المائية عبر الحدود والتكامل الاقتصادي الإقليمي

وقد دعمت الوكالة مشاريع للمنظمة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط ركزت على تعزيز المعاملة الإنسانية والعدالة للفئات المستضعفة والمهمشة ضمن منظومة العدالة الجنائية من خلال تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان وإدارة العدالة . وتمثلت هذه الفئات بالنساء والأطفال .

وكان للشراكة ما بين الوكالة والمنظمة بصمات هامة في المنطقة تمثلت بتعزيز إطار الحماية والبرامج والخدمات المقدمة للنساء والأطفال ضمن منظومة العدالة الجنائية ورفع بعض أوجه التمييز الواقع على النساء من خلال مباشرة مشاريع للرعاية اللاحقة وإنشاء مراكز لتدريب العاملين في السجون وإعداد مناهج وأدلة تدريبية لكافة العاملين في المنظومة العقابية، وإنشاء شبكات مجتمعية لحماية الفئات المستضعفة في نزاع مع القانون ، وإنشاء محاكم ومراكز احتجاز صديقة بالأطفال ، وتبادل الممارسات الفضلى ما بين الدول والاطلاع على التجارب الدولية ونقل تجارب عملية إلى دول المنطقة .

### المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا  
ص.ب. ٨٥٢١٢٢ عمان ١١١٨٥ الأردن

تلفون : +٩٦٢ ٦ ٥٨٢٦٠١٧

فاكس : +٩٦٢ ٦ ٥٨٢٦٠٧٨

[priamman@penalreform.org](mailto:priamman@penalreform.org)

[www.primena.org](http://www.primena.org)

[www.penalreform.org](http://www.penalreform.org)

في حال رغبتك إستلام المجلة الدورية التي تصدر عن المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي الرجاء التواصل عبر البريد الإلكتروني التالي: [priamman@penalreform.org](mailto:priamman@penalreform.org)

المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي هي منظمة غير حكومية دولية تعمل في أرجاء العالم في مجال تطوير العقوبات والعدالة الجنائية. تنفذ المنظمة برامج إقليمية في مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشرق ووسط أوروبا وآسيا الوسطى وجنوب القوقاز.



تواصل معنا عبر صفحتنا  
على الفيس بوك:

[www.facebook.com/menaregion](http://www.facebook.com/menaregion)